أفريقيا

١ - الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن جلستين واتخذ قرارين بشأن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية. واجتمع المجلس أيضاً مرتين، إحداهما في عام ٢٠١٦ والأخرى في عام ٢٠١٧، مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، عملا بالقرار ١٣٥٣ (٢٠٠١)[٢]. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما فيها معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج.

وبموجب القرارين ٢٢٨٥ (٢٠١٦) و ٢٣٥١ (٢٠١٧)، مدّد المجلس ولاية بعثة الاستفتاء في الصحراء الغربية لفترتين مدة كل منها سنة واحدة، تنتهي الأولى في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧ والثانية في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨[٣]. وفي الجلسة المعقودة في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦، نظر المجلس في آخر تقرير *للأمين العام*، ومما نقله الأمين العام في هذا التقرير قرارَ المغرب الطلب من موظفي البعثة المدنيين أن يغادروا منطقة العمليات[٤]. وفي تلك الجلسة، اتخذ المجلس القرار ٢٢٨٥ (٢٠١٦)[٥] الذي شدد فيه على الحاجة الملحة لأن تعود البعثة إلى أداء وظائفها كاملة، وأهاب بجميع الأطراف التعاون التام مع عمليات البعثة، بما فيها تفاعلها الحر مع كافة المحاورين، واتخاذ الخطوات اللازمة لضمان أمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وكفالة تنقلهم بدون عوائق ووصولهم إلى مقاصدهم فوراً في سياق تنفيذ ولايتهم، وفقاً للاتفاقات القائمة[٦].

وفي ظل تزايد التوتر في المنطقة العازلة في الكركرات[٧]، اتخذ المجلس القرار ٢٣٥١ (٢٠١٧) في نيسان/أبريل ٢٠١٧، وحثّ المجلس فيه الأمينَ العام على بحث سبل لإيجاد حلول للمسائل الأساسية التي تطرحها الأزمة. وطلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إحاطات إليه بانتظام، بما لا يقل عن مرتين في السنة، عن حالة استئناف المفاوضات والتقدم المحرز فيها، وعن تنفيذ القرار ٢٣٥١ (٢٠١٧)، والتحديات التي تواجهها عمليات البعثة والخطوات المتخذة للتصدي لها[٨].

وإضافة إلى ذلك، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يطلعه في غضون ستة أشهر بعد تعيين المبعوث الشخصي الجديد على السبل التي يُحرز بها المبعوث الشخصي، وهو يعمل مع الطرفين، تقدماً نحو حل سياسي مقبول من الطرفين يكفلُ لشعب الصحراء الغربية تقريرَ مصيره؛ وعلى حالة وضع وتنفيذ مقاييس الأداء في البعثة؛ والكيفية التي يمكن بها إعادة تنظيم الهياكل وملاك الموظفين في البعثة لتحقيق أهداف البعثة بكفاءة؛ وحالة النظر في استخدام تكنولوجيات جديدة للحد من المخاطر، وتحسين حماية القوة، وتحسين تنفيذ الولاية المنوطة بالبعثة[٩].

وفي رسالة مؤرخة ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٧، أحاط المجلس علما باعتزام الأمين العام تعيين مبعوث شخصي جديد له للصحراء الغربية[١٠].

---

(٢) عقدت إحداهما في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦ والأخرى في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧، في إطار البند المعنون ”اجتماع مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة عملا بأحكام الجزأين ألف وباء من المرفق الثاني للقرار ١٣٥٣ (٢٠٠١)“؛ انظر S/PV.7679 و S/PV.7928.

(٣) لمزيد من المعلومات عن ولاية البعثة، انظر الجزء العاشر، القسم الأول، ”عمليات حفظ السلام“.

(٤) انظر S/2016/355، وبالأخص الفقرات ٣-٥، فيما يتعلق بقرار المغرب.

(٥) اعتُمد القرار بأغلبية ١٠ أصوات مقابل صوتين، مع امتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت (انظر الجدول).

(٦) القرار ٢٢٨٥ (٢٠١٦)، الفقرات ٢ و ٥.

(٧) لمزيد من المعلومات عن التطورات في منطقة الكركرات، انظر تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2017/307)؛ والمذكرة الشفوية المؤرخة ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من البعثة الدائمة لناميبيا (S/2017/367)؛ والرسالة المؤرخة ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمغرب (S/2017/369).

(٨) القرار ٢٣٥١ (٢٠١٧)، الفقرتان ٣ و ١٠.

(٩) المرجع نفسه، الفقرة ١١.

(١٠) S/2017/463.

الجلسات: الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون)
S/PV.7684 ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦	تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2016/355)	مشروع قرار مقدم من الولايات المتحدة (S/2016/401)			جميع أعضاء المجلس	القرار ٢٢٨٥ (٢٠١٦) ١٠-٢-٣[أ]
S/PV.7933 ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧	تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2017/307)	مشروع قرار مقدم من الولايات المتحدة (S/2017/362)			١٣ من أعضاء المجلس[ب]	القرار ٢٣٥١ (٢٠١٧) ١٥-٠-٠

(أ) *المؤيدون*: إسبانيا، أوكرانيا، السنغال، الصين، فرنسا، ماليزيا، مصر، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، اليابان؛ *المعارضون*: أوروغواي، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)؛ *الممتنعون عن التصويت*: الاتحاد الروسي، أنغولا، نيوزيلندا.

(ب) الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وإيطاليا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والسنغال، والسويد، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، واليابان.

٢ - الحالة في ليبريا

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن ثماني جلسات فيما يتعلق بالحالة في ليبريا، واتخذ ثلاثة قرارات كانت كلّها بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وأصدر بيانا رئاسيا واحدا. وفي عام ٢٠١٦، عقد مجلس الأمن جلستين مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، عملا بالقرار ١٣٥٣ (٢٠٠١)[١١]. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما فيها معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، نظر المجلس في تحسُّن الحالة في البلد. واستمع إلى إحاطات قدمها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، ورئيس تشكيلة ليبريا التابعة للجنة بناء السلام، ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام. واستمع المجلس أيضا إلى إحاطة قدمتها المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، والمنسقة الوطنية لشبكة غرب أفريقيا لبناء السلام.

وفي ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٦، قرر المجلس، بموجب قراره ٢٢٨٨ (٢٠١٦)، إنهاء تدابير الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)، وقرر أيضا حلّ اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بشأن ليبريا، وكذلك فريق الخبراء المنشأ بموجب القرار نفسه[١٢]. وعقب اعتماد القرار بالإجماع، أبدى أعضاء المجلس ترحيبهم بالقرار وأشادوا بالتزام ليبريا بالسلام والاستقرار[١٣]. وأشار بعض أعضاء المجلس إلى تكريس المجلس جهوده لإعادة إرساء السلام في ليبريا وقيامه بدور رئيسي في هذا الصدد[١٤].

وفي ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، مدد المجلس، بموجب القرار ٢٣٠٨ (٢٠١٦)، ولاية البعثة لفترة ثلاثة أشهر، وأكد استعداده للنظر في انسحابها، وذكّر بطلبه إلى الأمين العام إيفاد بعثة تقييم[١٥]. وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، اتخذ المجلس القرار ٢٣٣٣ (٢٠١٦) الذي مدّد بموجبه ولاية البعثة لفترة نهائية مدتها ١٥ أشهر تنتهي في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨. وفي ذلك القرار، قرّر المجلس تخفيض الوجود العسكري والشرطي، وأذِن للبعثة بمواصلة التركيز على حماية المدنيين، وإصلاح مؤسسات العدالة والأمن، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، والإعلام، وحماية موظفي الأمم المتحدة. وإذ أشار المجلس إلى التحديات الأمنية المحتمل مواجهتها خلال الفترة السابقة للانتخابات الرئاسية والتشريعية المزمع عقدها

(١١) عقدتا في ٢٤ آب/أغسطس و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، في إطار البند المعنون "اجتماع مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة عملا بأحكام الجزأين ألف وباء من المرفق الثاني للقرار ١٣٥٣ (٢٠٠١)"؛ انظر S/PV.7759 و S/PV.7823. ولمزيد من المعلومات عن ولاية البعثة، انظر الجزء العاشر، القسم الأول، "عمليات حفظ السلام".

(١٢) القرار ٢٢٨٨ (٢٠١٦)، الفقرتان ١ و ٢.

(١٣) S/PV.7695، الصفحة ٤ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٤ (اليابان)؛ والصفحة ٤ (أوكرانيا)؛ والصفحة ٥ (الصين).

(١٤) المرجع نفسه، الصفحة ٤ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٤ (أوكرانيا).

(١٥) القرار ٢٣٠٨ (٢٠١٦)، الفقرتان ١ و ٣.